شواهد القراءات في علمي اللغة والتفسير

الباحث: د. أحمد بن فارس السلوم

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بجامعة الملك فيصل

كلية الآداب–قسم الدراسات الإسلامية

١٤٣٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى أله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن من نعم الله عز وجل على هذه الأمة أن أنزل عليها كتابه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، فكم استضاء الناس بهداياته، وكم استمد العلماء من علومه، حتى قال ابن مسعود رضي الله عنه: من أراد العلم فليثور القرآن، فإن فيه علم الأولين والآخرين (١)، ولذا امتن الله عز وجل علينا بكتابه هذا، وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم: وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء تقرأه نائما ويقظان(٢).

هذ، وإن من أعظم العلوم التي تتعلق بالكتاب العزيز علم القراءات، وهو علم يتعلق بعلوم كثيرة، ولما أعلن المؤتمر القرآني الدولي السنوي (مقدس : ٤)، عن محاور مؤتمره المبارك، وكان منها: الشاهد القرآني في العلوم العربية والإسلامية ، أحببت أن أشارك ببحث بعنوان:

شواهد القراءات في علمي اللغة والتفسير.

لأبين فيه أثر علم القراءات على هذين العلمين الشريفين، وطبيعة علاقتهما به.

يهدف هذا البحث إلى مايلي:

١-بيان أهمية القراءات في حفظ اللغة العربية

٢-الكشف عن العلاقة بين القراءات ومذاهب النحويين

٣-إيضاح أثر القراءات على المعنى اللغوي

٤-بيان موقف المفسرين من التعامل مع القراءات

٥-اقتراح منهج للمفسر في ذكر القراءات لغرض التفسير.

٦-تقديم نماذج لإثراء القراءات لعلمي اللغة والتفسير.

هذا وقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدمة، وفيها بيان بأهداف الموضوع وأهميته.

المبحث الأول: تمهيد، وفيه:

تعريف القراءات، وأنواعها.

المبحث الثاني:شواهد القراءات في اللغة العربية، وفيه:

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨٦٦٦).

(٢) رواه مسلم في الصحيح (٧٣٨٦).

١-علاقة القراءات باللغة العربية.

٢-أثر القراءات على اللغة العربية.

٣-استشهاد علماء العربية بالقراءات القرآنية.

المبحث الثالث: شواهد القراءات في علم التفسير، وفيه:

١- العلاقة بين القراءات وعلم التفسير.

٢-أثر القراءات في علم التفسير.

ثم الخاتمة وفيها أبرز النتائج .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مركز بحوث القرآن بجامعة ملايا في ماليزيا لإقامته هذا المؤتمر، وقبوله هذا البحث، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول: تمهيد

١-تعريف القراءات :

القراءة في اللغة:

القراءات جمع قراءة، والقراءة مصدر من قرأ يقرأ قَرْءاً وقِراءة وقُرآناً(١).

وأصل مادة قرأ تدل في اللغة على معنى الجمع، وقد اتفقت كلمة اللغويين على ذلك، وساوى العلماء بين مادة قرأ وقرى مهموزا وغير مهموز(٢).

قال الراغب: والقراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يقال: قرأت القوم: إذا جمعتهم، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوه به قراءة أهـ(٣).

وتعقبه الزركشي(٤) بقوله: لعل مراده بذلك في العرف والاستعمال لا في أصل اللغة.

ومعنى قرأت القرآن : لفظت به مجموعا أي ألقيته(٥) .

قال الراغب: قال بعض العلماء: تسمية هذا الكتاب قرآنا من بين كتب الله لكونه جامعا لثمرة كتبه، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم، كما أشار تعالى إليه بقوله (وتفصيل كل شيء) [يوسف:١١١]، وقوله (تبيانا لكل شيء) [النحل: ٨٩]، (قرآنا عربيا غير ذي عوج) [الزمر:٢٨]، (وقرآنا فرقناه لتقرأه) [الإسراء:١٠٦]، (في هذا القرآن) [الروم:٥٨]، (وقرآن الفجر) [الإسراء:٧٨] أي: قراءته، (لقرآن كريم) [الواقعة:٧٧] .

وأقرأت فلانا كذا، قال: (سنقرئك فلا تنسى) [الأعلى:٦]، وتقرأت: تفهمت، وقارأته: دارسته اهـ(٦).

التعريف الاصطلاحي للقراءات:

بين التعريف الاصطلاحي واللغوي للقراءات ارتباط وثيق، فالقراءات علم يتعلق بقراءة القرآن الكريم وأدائه، على اختلاف الناقلين للقراءات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك، وهو من علوم الرواية المحضة.

وقد اختلفت عبارة العلماء في تعريف القراءات، لكنها لا تخرج عن هذا الإطار.

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري ١٢٨/١.

(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة : قرى (٦٦/٥).

(٣) مفردات القرآن ، مادة: قرأ.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٢٧٧/١.

(٥)تهذيب اللغة للأزهري ١٢٨/١.

(٦) مفردات القرآن ، مادة: قرأ.

فأقدم من علمته عرف القراءات هو الإمام الزركشي، حيث عرفها بقوله: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور فى كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما (١).

ويدور علم القراءات عنده على الاختلاف في الألفاظ القرآنية مثل فتبينوا و فتثبتوا، أو اختلاف في الكيفية مثل الإمالة والفتح، وهكذا هو عند المتأخرين إلا أنه لا بد عندهم من معرفة أصحاب الخلاف.

ولذلك قال ابن الجزري في منجد المقرئين، في تعريف علم القراءات: هو علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة اهـ.

وقال الدمياطي: علم القراءة علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع .

أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله اهـ(٢)..

فقد زادا على ما ذكر الزركشي في التعريف عزو القراءة لصاحبها، مع معرفة كيفية النطق بأوجه الخلاف في هذه الأحرف.

ونستطيع أن نقول إن المختار في تعريف القراءات:

علم باختلاف ألفاظ القرآن ، وبكيفية أدائها ، مع عزو ذلك إلى راويه.

فاشتمل هذا التعريف على ثلاثة أركان:

الأول: العلم والمعرفة باختلاف ألفاظ القرآن، مثل(ملك)وَ (مالك)، و(فتبينوا) و(فتثبتوا).

الثاني: ثم العلم والمعرفة بكيفية أداء هذا الاختلاف، كالإمالة والتقليل والفتح، والمد والقصر، والتفخيم والترقيق، والإدغام والإظهار، وسبيل ذلك كله المشافهة.

الثالث: عزو القراءة لراويها.

وهذا العزو لا على جهة الابتداء وأنه هو من أتى بهذه القراءة، وإنما على جهة الشهرة بها، والرواية لها، فالمصدر لجميع القراءات هو الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقال: قرأ بها حمزة، وعاصم، وقرأ بها الحسن وابن محيصن، وهكذا.

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣١٨).

(٢) إتحاف فضلاء البشر ١/٣.

٢–أنواع القراءات

قسم العلماء القراءات بعدة تقسيمات، بحسب جهات التقسيم التي ينظروا إليها، ولكنها لا تخرج عن قسمين، فهي إما أن تكون قراءة صحيحة أو غير صحيحة.

فأما القراءة صحيحة فقد نظرتُ في ما تيسر لي من كلام العلماء المتقدمين والمتأخرين في شروط القراءة الصحيحة فرأيت أنهم يشترطون للقراءة الصحيحة ثلاثة شروط، وهي المشهورة بين الناس:

صحة الإسناد واستفاضته وشهرته ، وموافقة مصحف الإمام عثمان، وعدم الخروج عن لغة من لغات العرب.

قال المهدوي: القراءة المستعملة التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيها ثلاثة أشياء: أحدها موافقة خط المصحف، والآخر كونها غير خارجة عن لسان العرب، والثالث ثبوتها بالنقل الصحيح.

فما ورد من القرآن على هذا الترتيب وجب قبوله، ولم يسع أحداً من المسلمين رده وما عدم أحد الأشياء الثلاثة لم يجز استعماله أهـ(١).

وقال ابن الجزري: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني ومكي والمهدوي وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه (٢)..

وعليه فإننا إذا رمنا تعريف القراءة الصحيحة المجتمع عليها فإننا نقول :

القراءة الصحيحة: ما رواه جمع الثقات موافقاً لخط مصحف عثمان غير خارج عن وجه من أوجه العربية.

فخرج بقولنا: ما رواه جمع الثقات، ما رواه الضعفاء، أو ما رواه ثقة لكن لم يشتهر، كالقراءات الآحادية، وقد عبر بعض العلماء عن هذا بقوله: ما روي متواتراً..

---

(١) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ٤٨.

(٢) النشر ٩/١، وعنه السيوطي في الاتقان ٤٩٢/٢.

قال ابن الجزري: نعني بالتواتر ما رواه الجماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه من غير تحديد عدد(١).

وخرج بقولنا: موافقة خط المصحف كل قراءة خرجت عن خط المصحف، حتى لو كانت صحيحة الإسناد، ولو كانت مروية في أصح الكتب ،كما ثبت في صحيح البخاري: من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم (والذكر والأنثى) (٢)، فإن هذه القراءة لا يقرأ بها اليوم إجماعا لمخالفتها مصحف عثمان.

كما أشار إلى هذا المعنى ابن جرير في أول تفسيره، حيث قال: لا قراءة للأمة إلا على ما كتب إمامهم الشفيق الناصح لهم عثمان رضي الله عنه(٣).

وخرج بقولنا: موافقة وجه لغوي، كل قراءة لا توافق لسان العرب.

فهذه الشروط الثلاثة التي إذا اجتمعت في قراءة فهي قراءة صحيحة ، وحيث اختل في قراءةٍ ما ركن من هذه الأركان لم تكن القراءة من الصحيح المجتمع عليه، بل تكون شاذة أو منكرة بحسب حال رواتها.

قال أبو شامة: فإن اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق على ذلك القراءة أنها شاذة وضعيفة (٤).

فهذا هو القسم الأول من أقسام القراءات.

قال مكي بن أبي طالب القيسي(٥): جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

١-القسم الأول: قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال...ثم ذكر الشروط السابقة، قال: فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جحده .

قلتُ: مثال هذا كثير في القرآن الكريم، وهو الخلاف الواقع بين القراء العشر، كملك ومالك.

٢- القسم الثاني : ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما أنه لم يوجد بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته فلا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده وبئسما صنع إذ جحده.

---

(١) منجد المقرئين ١٥.

(٢) رواه البخاري في الصحيح ، باب مناقب عمار وحذيفة (٣٧٤٢).

(٣) ٦٤/١.

(٤) إبراز المعاني لأبي شامة ٩٨/١.

(٥) الإبانة لمكي القيسي ١٩.

قلت: وأشهر مثال له ما في كتب السنة من قراءات صحيحة الإسناد مخالفة للرسم، كقراءة (والذكر والأنثى) فهي مخرجة في الصحيح كما مر.

ولكن إنكار هذا القسم هو من إنكار بعض الأحرف السبعة، ولذلك يخشى على منكره، وليقل ما كان يقوله سلفنا الأول ، فقد قال شُعيب بن الحَبْحَاب : كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل: "ليس كما يقرأ" وإنما يقول: أما أنا فأقرأ كذا وكذا. قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: أرى صاحبك قد سمع: "أنّ من كفَر بحرفٍ منه فقدْ كفر به كله"(١).

٣- القسم الثالث: وهو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.

قال ابن الجزري: ومثاله مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السميفع وأبي السمال وغيرهما في ننجيك ببدنك (ننحيك) بالحاء المهملة ، لتكون لمن خلفك آية بفتح سكون اللام ، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره ، فإنها لا أصل لها ، قال أبو العلاء الواسطي : إن الخزاعي وضع كتابا في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذ خط الدارقطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له (٢).

٤-القسم الرابع: قال ابن الجزري: وبقي قسم مردود أيضاُ، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة ، فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر أهـ.

وهذا لا يقع إلا على سبيل الغلط والتصحيف، لأن تعمده كفر وضلال.

قلت:وبحثنا هذا يدور على النوعين الأول والثاني، حيث إنهما الصالحان للاحتجاج في اللغة والتفسير(٣).

---

(١) تفسير الطبري ٥٤/١.

(٢) معرفة القراء الكبار ٣٨٠/١.

(٣) انظر لتقسيم العلماء للقراءات: المحتسب لابن جني ٣٢/١، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٢/١، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٥٠٢/٢.

المبحث الثاني:شواهد القراءات في اللغة العربية

١–علاقة القراءات باللغة العربية:

أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، قال تعالى: (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) [الرعد: ٣٧]..

قال ابن عاشور: (حكماً عربياً) حالان من ضمير (أنزلناه)، والحكم : هنا بمعنى الحكمة .. فحصل لهذا الكتاب كمالان : كمال من جهة معانيه ومقاصده وهو كونه حكماً ، وكمال من جهة ألفاظه وهو المكنى عنه بكونه عربياً [١].

وقال تعالى (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون)[يوسف: ٢]، وقال: (وهذا لسان عربي مبين)[النحل:١٠٣]، وقال (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا)[طه:١١٣]، وقال سبحانه: (بلسان عربي مبين)[الشعراء:١٩٥]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

هذا وقد اشترط العلماء لقبول القراءة أن تكون موافقة لوجه نحوي، ولو كان قليلا في الاستعمال.

والحق أن هذا الشرط شرط تكميلي، فإنه إذا صح الشرطان الأولان لزم منه تحقق هذا الشرط، ولا يوجد في القراءات الصحيحة الموافقة لمرسوم المصحف ما يخالف لغة العرب من كل وجه، ولكن قد يوجد فيها ما يكون بعضه أشهر من بعض.

وإنما قلت إن هذا الشرط تكميلي لأمرين:

الأول: أن ذلك لم يقع، أعني أن توجد قراءة متواترة موافقة لمرسوم الخط ضعيفة في لسان العرب من كل وجه.

والثاني: لو فرضنا وجود ذلك، فإنَّ اللغة تثبت بالقراءة، وليس العكس [٢].

ولذا قال الجعبري: الشرط واحد، وهو صحة النقل ويلزم الآخران، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة أهـ[٣].

قال الداني: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القران على الافشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربيه ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[١].

---

(١) التحرير والتنوير ١٩٩/١٢.

(٢) انظر مقدمة أحاسن الأخبار ص١٠٦ وكتاب الأحرف السبعة للقارئ ص١٠٧.

(٣) النشر ١٣/١، وعنه في الاتقان ٤٩٩/٢.

قال الزرقاني : وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب فإذا ثبت قرآنية القران بالرواية المقبولة كان القران هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ووجب أن يراجعوهم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقران إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه وإلا كان ذلك عكساً للآية وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية(٢).

وقال ابن المنير – بعد أن ذكر بعض الشواهد لقراءة إمام- : هذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة ، بشواهد من أقيسة العربية تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة ، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة أهـ (٣).

قلت: لذا يجب علينا أن نلحظ هذا الجانب ونحن ندرس شواهد القراءات في اللغة العربية، فقد يمر بنا تضعيف إمام نحوي لقراءة صحيحة، فهنا قاعدتان:

الأولى: إن تضعيف النحوي لهذه القراءة راجع إلى قلة اطلاعه.

الثانية: لا توجد قراءة صحيحة أجمع النحاة على ضعفها.

وسأضرب لذلك الأمثلة في المباحث التالية.

---

(١) النشر لابن الجزري ١١.

(٢) مناهل العرفان للزرقاني ٤٢٢/١.

(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف ٦٩/٢.

٢-أثر القراءات على اللغة العربية:

إن أثر القراءات على لغة العرب عظيمة، فقد حفظت عليهم لغتهم، وضبطت لهم قواعدها، ولذلك نجد أن لغة العرب هي اللغة الوحيدة المنضبطة القواعد عبر التاريخ، وما ذلك إلا لارتباطها بالقرآن الكريم.

وكان من أثر القراءات على لغة العرب أن حفظت لهم أمهات لغاتهم، ذلك لأن القرآن أنزل على سبعة أحرف كما تواتر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما هذه الأحرف السبعة إلا لغات سبعة من لغات العرب، وهذه اللغات هي أشهرها وأفصحها.

ولولا أنَّ القرآن نزل بها لكانت بعض اللغات ضاعت بسبب العامية التي طغت على الأمصار العربية، ولذا فإن القرآن حفظ لنا هذه اللغات:

وسأكتفي للاستدلال على ذلك بمثالين:

المثال الأول في النحو:

اختلف القراء في قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)

فقرأ حمزة والأرحام خفضا، وقرأ الباقون والأرحام نصبا [1].

فإن هذه القراءة حفظت لنا لغة فصيحة قليلة عند العرب، وهي العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

فإن بعض العرب لا يعطفون على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما، فيقولون: مررت به وبسعد، ولا يقولون: مررت به وسعد.

كما قال تعالى (فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ) (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ).

وقد كادت تختفي هذه اللغة، لولا أن قراءة حمزة حفظتها لنا[2].

ولخفائها أنكرها بعض النحاة.

قال الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك مررت بك وزيد، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالخفض

---

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٢٦، التيسير للداني ٧١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٦٥، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٩٢.

وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث[1] ..

المثال الثاني في اللغة:

اختلفت العرب في (ربَّ)، فمنهم من خفف باءها وأكثرهم يثقلها، وهو المستعمل اليوم.

ولكن القراء اختلفوا في قراءة قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)

فقرأ نافع وعاصم بالتخفيف فيها (ربَما)، وقرأ الباقون بالتشديد (ربَّما).

والتخفيف لغة هذيل، قال شاعرهم أبو كبير الهذلي:

أزهير إنْ يشب القِذال فإنه   ربَ هيضل لجب لفقت بهيضل(٢)

وهكذا فإننا نجد أن الأوجه السبعة التي ذكرها العلماء في بيان أوجه اختلاف اللغات فيما بينها تعود في جملتها إلى اختلاف لغات العرب، وتكون الأحرف السبعة بذلك حافظة لهذه اللغات(٣).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٦٣.

(٢) شرح أشعار الهذليين للسكري ص١٠٧٠

(٣) انظر هذه الأوجه في كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص١٨٣ فما بعد.

٣-استشهاد علماء العربية بالقراءات القرآنية:

لا غرو بعد ذلك أن يستشهد علماء العربية بالقراءات القرآنية، وهنا نجد الارتباط الوثيق بين العلمين، ونجد كذلك أن بعض أئمة النحو هم أئمة في القراءة.

فمن الأئمة السبعة نجد أبا عمرو البصري والكسائي من أئمة النحو في زمانهما.

ومن غير الأئمة السبعة نجد أبا الأسود الدؤلي والأعمش وعيسى بن عمر ونصر بن عاصم واليزيدي وأبا حاتم وأبا عبيد وغيرهم كثير من المصنِّفِين ضمن علماء اللغة والقراءة.

وسأكتفي بمثال على استشهاد أئمة النحو بالقراءات القرآنية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من (زين) ورفع لام (قتل) ، ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركائهم) (زُيِّنَ لكير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) (١).

بالفصل بين المضاف، وهو (قتل) وبين المضاف إليه وهو (شركائهم) بالمفعول وهو (أولادهم).

"والمعنى على هذه القراءة: أنّ مزيِّنا زَيَّن لكثير من المشركين أن يَقْتُلَ شركاؤُهم أولادَهم ، فإسناد القتل إلى الشّركاء على طريقة المجاز العقلي إمّا لأنّ الشّركاء سبب القتل إذا كان القتل قُرباناً للأصنام ، وإمَّا لأنّ الّذين شرعوا لهم القتل هم القائمون بديانة الشّرك مثل عمرو بن لُحي ومن بعده ، وإذا كان المراد بالقتل الوأْدَ ، فالشركاء سببَ وإن كان الوأد قُرباناً للأصنام وإن لم يكن قرباناً لهم (وهو المعروف) فالشركاء سبب السبب ، لأنه من شرائع الشرك"(٢).

إلا أنه وقع في هذه القراءة الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ولذلك طعن الزمخشري في هذه القراءة ، وقال: وأما قراءة ابن عامر : (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجا مردودا ، كما سمج ورد:

………… زج القلوص أبي مزادة(٣)

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢٩٧/٢.

(٢) التحرير والتنوير ٧٧/٧.

(٣) عجز بيت صدره: فزججتها بمزجة...والبيت غير منسوب، وانظره في معاني القرآن للفراء ١ : ٣٥٨ ، تفسير الطبري ١٣٨/١٢، والإنصاف: ١٧٩ ، الخزانة ٢ : ٢٥١.

زج أي: دفع بالزج ، وهو الحديدة التي في أسفل الرمح ، و القلوص الناقة الفتية ، و أبو مزادة اسم رجل، وهذا البيت شاهد على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض ،

فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب (١).

وقد أجاب العلماء على هذا النقد من جهتيه، أعني جهة المعنى وجهة الإعراب(٢).

أما جهة المعنى فقد نقلنا آنفا المعنى على هذه القراءة، وهو معنى صحيح بأسلوب فصيح، بعيد عن التعقيد اللفظي، والشذوذ اللغوي.

قال العلامة ابن عاشور : وهذه القراءة ليس فيها ما يناكد فصاحة الكلام لأن الإعراب يبين معاني الكلمات وموقعها، وإعرابها مختلف من رفع ونصب وجر بحيث لا لبس فيه، وكلماتها ظاهر إعرابها عليها، فلا يعد ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التعقيد المخل بالفصاحة، مثل التعقيد الذي في قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه

لأنه ضم إلى خلل ترتيب الكلام أنه خلل في أركان الجملة وما حف به من تعدد الضمائر المتشابهة، وليس في الآية مما يخالف متعارف الاستعمال إلا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، والخطب فيه سهل: لأنّ المفعول ليس أجنبيًا عن المضاف والمضاف إليه، وجاء الزمخشري في ذلك بالتهويل، والضجيج والعويل، كيف يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .. وهذا جري على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دوّن عليه علم النحو، لتوهمه أن القراءات اختيارات وأقيسة من القراء، وإنما هي روايات صحيحة متواترة وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة.

ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادرا في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة، وهل يظن بمثل ابن

لضرورة الشعر، والتقدير : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض.

(١) الكشاف ٦٦/٢.

(٢) انظر البحر المحيط ٢٣٠/٤ حيث شدد النكير على الزمخشري وقال: وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً..أهـ

أي أن ابن عامر عربي فصيح كان في زمن الاحتجاج فكلامه أصلا يصلح للاحتجاج فكيف إذا روى قراءة !

عامر أنه يقرأ متابعة لصورة حروف التهجي في الكتابة، ومثل هذا لا يروج على المبتدئين في علم العربية، وهلا كان رسم المصحف على ذلك الشكل هاديا للزمخشري أن يتفطن إلى سبب ذلك الرسم..أهـ(١).

فهذا من حيث اللفظ والمعنى.

وأما من حيث الإعراب: فهذه القراءة دليل على صحة الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، لأنه ليس غريبًا عنه.

وتضعيف نحاة البصرة لذلك ناشئ عن قلة اطلاعهم.

فقد عد العلامة المقرئ ابن وهبان المزي في الاحتجاج لهذه القراءة ثلاثة وثلاثين شاهدا مما ورد عن العرب، وطول الكلام على هذه القراءة في مبحث أفرده لهذه القراءة(٢).

ثم قال: فقد ثبت بما أوردناه وذكرناه من كلام العرب ومحققي النحاة صحة هذه القراءة وصحة وجهها، وسقط قول الراد وادّعاءه أنه لم يأت في النثر وقد أتى ، وهو ناف والمثبت مرجح على النافي بالإجماع.

ومن قال قليل فلقِلَّة اطلاعه ، ولو كان قليلاً لما جاز لَه أنْ يقول بعض ما قال ، وذلك لأنَّه قد رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : كان الشعر عِلم قوم لم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار ، راجعوا رواية الشعر ، فلم يولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب ، وألفوا ذلك وقد هلك من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك وذهب كثيره.

ورُوِيَ عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، انتهى .

وهذا القول يقوي كثيرا مما نقله النحاة واستشهدوا عليه ، وضعفوه بقلة مجيئه ، لاحتمال أن يكون مما لم يدوَّن .

فيجوز حينئذ أن يكون ما لم يدون من شعر العرب وقع فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وغيره بما لا يعد ولا يحصى .

فبان من ذلك سخافة عقل من قال : قبيح أو سمج مردود ، وفساد اعتقاده أهـ(٣).

بل وورد على هذه اللغة قول النبي صلى الله عليه وسلم: (هَلْ أَنْتم تَارِكُوا لي أَمْرِي ، هَلْ أَنْتم تَارِكوا لي

---

(١) التحرير والتنوير ٧/٧٨.

(٢) في كتاب أحاسن الأخبار ص٢٧١ فما بعد.

(٣) أحاسن الأخبار لابن وهبان المزي ص٢٩٠.

أُمَرائي ، هَلْ أنتم تَارِكُوا لي صَاحِبِي) (١)، كذا ذكره أبو شامة(٢).

وبعد هذا كله نجد أن حجة اللغة الإمام ابن مالك يستشهد بهذه القراءة على صحة الفصل بين المتضايفين، فقال في الشافية الكافية:

وحجتي قراءة ابن عامر　　　فكم لها من عاضد وناصر

وقد سبقه بالاستشهاد بهذه القراءة على صحة هذه القراءة أبو بكر الأنباري، فقال: هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم: "هو غلامُ إن شاء الله أخيك" يريدون: هو غلام أخيك فأنْ يُفْصَل بالمفرد أسهل أهـ(٣).

وكان الكسائي بحث عن هذه القراءة لأجل الاستشهاد بها، قال ابن ذكوان: "سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا، فرأيته كأنه أعجبه وترنَّم بهذا البيت:

تَنْفي يداها الحصَى في كل هاجرة * نَفْيَ الدَّراهيمَ تَنْقادِ الصياريِف(٤)

وبعد، فما أحسن ما قال الشاطبي في وصف هذه القراءة، والتبكيت على "جهلة" النحاة (٥):

وَزَيَّنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعُ قَتْــلَ أَوْلاَدِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيُّهُمْ تَلاَ

وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَاؤُهُمْ　　وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مُثِّلاَ

وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ　　وَلَمْ يُلْفَ غَيْرُ الظُّرْفِ فِي الشِّعْرِ فَيْصَلاَ

كَلِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا فَلاَ　　تَلُمْ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إلاَّ مُجَهِّلاَ

ونظرا لشهرة هذه اللغة بسبب هذه القراءة فقد كان يستعملها بعض الشعراء، كقول أبي الطيب المتنبي:

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً　　سَقَاهَا الحِجَى سَقْيَ الرِّيَاضَ السحائِبِ(٦)

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ح٣٦٦١ ، وفيه (فهل أنتم تاركو لي صاحبي ، مرتين)
تاركو: جمع تارك اسم فاعل ممن ترك ، مضاف إلى صاحبي وأمرائي وأمري ، بدليل حذف النون منه ، وهي تحذف للإضافة ، وقد فصل بين هذين المتضايفين بـ (لي) وهو جار ومجرور ظرف لتاركو ، وهو مفعوله ، وهو الشاهد.
إبراز المعاني من حرز الأماني ١٥٦/٣ ، أوضح المسالك ٣٥١/٢

(٢)في إبراز المعاني من حرز الأماني ١٥٦/٣ .

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٣٩/٦.

(٤) الدر المصون ٤٤٠/٦.

(٥) البيت ٦٧٠ فما بعد.

(٦)البيت من الطويل ، في قصيدة يمدح بها طاهر بن الحسين العلوي ، أولها :
أعيدوا صباحي فهو عند الكواعب　　　وردوا رقادي فهو لحظ الحبائب

المبحث الثالث: شواهد القراءات في علم التفسير

١-العلاقة بين القراءات وعلم التفسير:

القراءات والتفسير من العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز، وهما أهم علمين يتعلقان به، أما التفسير فيتعلق بمعانيه، وأما القراءات فبألفاظه ومن هنا تظهر العلاقة بينهما، فإن المعنى تبع للفظ.

وللعلماء في بيان هذه العلاقة مذهبان.

الأول: ذهب بعض العلماء على أن القراءات جزء من علم التفسير، لا ينفك عنه بحال، ولذا فإنهم يذكرون كل اختلافها في تفاسيرهم، ويطيلون الكلام عليه.

ولعل الإمام أبا حيان يمثل هذا الاتجاه حيث عرف التفسير بقوله: هو علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك اه(١).

فقوله: يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، حشر للقراءات في التفسير.

وهكذا يصنع أبو حيان في تفسيره فإنه يكثر من ذكر الاختلاف، ولعل صنعته أثرت عليه، فإن أبا حيان من كبار علماء التفسير والقراءات.

وممن ذهب إلى هذا المذهب الشيخ محمد الذهبي فإنه قال بعد أن نقل تعريفين للتفسير لم يذكر فيهما علم القراءات: والناظر لأول وهلة في هذين التعريفين الأخيرين يظن أن علم القراءات وعلم الرسم لا يدخلان في علم التفسير، والحق أنهما داخلان فيه، وذلك لأن المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات..(٢).

الثاني: وذهب بعض أهل إلى أنه لا حاجة للقراءات في التفسير، ولذلك نجد أن تفاسيرهم تكاد تخلو من شيء منها، إلا من المشهور، وهذه صفة المتأخرين في الغالب.

ويظهر قول هؤلاء من خلال تعريفهم لعلم التفسير.

[الراجح في هذه المسألة]

(العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ص٢٥٠) والمتنبي وإن لم يكن من شعراء الاحتجاج إلا انه عالم باللغة والأدب على مذهب الكوفيين .

(١) التفسير والمفسرون ١٦/١.

(٢) التفسير والمفسرون ١٧/١.

والصحيح أن المفسر يحتاج إلى القراءات أحيانا، وذلك حينما يكون الاختلاف في القراءة اختلاف تغاير لا اختلاف أداء، فاختلاف التغاير مثل اختلاف الألفاظ، كما سنبينه قريبا، وأما اختلاف الأداء الذي هو من قبيل المد والإمالة والترقيق والتفخيم – ومما كان شيخنا العلامة محمد سالم محيسن يسميه : اللهجات العربية[1]، وهكذا كان يسميه غيره – فليس لهذا تأثير على التفسير من وجه قوي، ولذلك ليس للمفسر أن يطيل بذكره، وإن نبه عليه في موضع واحد من كتابه فحسن، وإلا فلا تقصير.

وبنحو الذي قلنا كان العلامة الطاهر بن عاشور يقول.

فقد قال في مقدمة تفسيره: أرى أن للقراءات حالتين: إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال، والثانية لها تعلق به من جهات متفاوتة.

أما الحالة الأولى: فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، مثل {عَذَابِي} [لأعراف: من الآية١٥٦] بسكون الياء و {عَذَابِي} بفتحها، وفي تعدد وجوه الإعراب مثل {حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} [البقرة: من الآية٢١٤] بفتح لام يقول وضمها.ونحو {لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ} [البقرة: من الآية٢٥٤] برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها أو رفع بعض وفتح بعض.

ومزية القراءات من هذه الجهة: عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرض مهم جداً لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي...

وأما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} [الفاتحة:٤] "ملك يوم الدين" و "ننشرها" و {نُنْشِزُهَا} [البقرة: من الآية٢٥٩] و {وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا} بتشديد الذال أو {قَدْ كُذِبُوا} [يوسف: ١١٠] بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله {وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ} [الزخرف:٥٧] قرأ نافع بضم الصاد وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم وكلا المعنيين حاصل منهم، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر

---

(١) وذلك في كتابه النفيس القراءات وأثرها في علوم العربية، وانظر الباب الثاني فيه.

المعاني في الآية الواحدة نحو {حَتَّى يَطْهُرْنَ} [البقرة: من الآية٢٢٢] بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة، وبسكون الطاء وضم الهاء مخففة، ونحو {لامَسْتُمُ النِّسَاءَ} [النساء: من الآية٤٣] و"لمستم النساء"، وقراءة {وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِند الرَّحْمَنِ إِنَاثاً} [الزخرف: ١٩] مع قراءة "الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ" .

وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة لأن في اختلافها توفيرا لمعاني الآية غالبا فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن(١)...

وهذا الذي ذكره ابن عاشور وسط مما ينبغي على المفسر الالتزام به.

فلا يطول كتابه بذكر الأوجه التي لا تعود على المعنى بفائدة، ولا يهمل الاختلاف المؤثر على المعنى.

---

(١) التحرير ١/٢٣.

٢-أثر القراءات في علم التفسير:

كما بينا في المبحث السابق فإن القراءات إذا كان الاختلاف فيها من قبيل اختلاف التغاير فإنها تؤثر في المعنى، وسأكتفي بإيراد بعض الأمثلة على أنواع القراءات سواء كانت متواترة أو شاذة.

١- (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا):

قرأ حمزة والكسائي وخلف (فتثبتوا)، وقرأ الباقون (فتبينوا)(١) ، والمعنى يختلف على القراءتين.

قال الشوكاني: والمراد من التبين التعرف والتفحص ومن التثبت الأناة وعدم العجلة والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر(٢) .

والمسلم مأمور بالأمرين معا، فالمعنيان مرادان، وهذا داخل كذلك في إعجاز القراءات.

٢-(فصيام ثلاثة أيام متتابعات):

قال إبراهيم النخعي: في قراءتنا في كفارة اليمين ، ثلاثة أيام متتابعات (٣).

يريد أنها قراءة ابن مسعود، وهي كذلك قراءة ابي بن كعب(٤).

قال ابن كثير: وهذه إذا لم يثبت كونها قرآنا متواترا، فلا أقل أن يكون خبرا واحدا، أو تفسيرا من الصحابي، وهو في حكم المرفوع(٥).

ولا يخفى أن هذه القراءة تشترط التتابع في الصيام، بينما لا تشترطها القراءة الأولى، ومن أوجه تفسير القرآن حمل المطلق على المقيد.

٣-(وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا):

حيث وردت قراءة بفتح الميم وكسر الكاف (مَلِكا)، فعلى القراءة المشهورة: المراد بالملك الكبير نعيم المؤمنين في الجنة، وعلى القراءة الثانية الملك هو الله سبحانه وتعالى، وتكون الآية دليل على رؤية لاباري سبحانه وتعالى.

---

(١) السبعة لابن مجاهد ٢٣٦.

(٢) فتح القدير ٨٦/٥.

(٣) السنن لسعيد بن منصور (٧٥٨).

(٤) الدر المنثور للسيوطي (١٥٥/٣)، وقد أخرج هذه القراءات كلها ابن جرير الطبري (٥٦٠/١٠).

(٥) تفسير ابن كثير ١٧٧/٣.

قال شيخ المقارئ المصرية في أجوبته على أسئلة الكردي: (ومنها) ما هو حجة لاهل الحق ودفع لاهل الزيغ كقراءة " وملكا كبيرا " بكسر اللام وردت عن ابن كثير وغيره وهى من اعظم الدليل على رؤية الله تعالى في الدار الاخرة(١).

٤-(بل عجبت ويسخرون):

قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء (بل عجبت)، والباقون بفتحها(٢).

فعلى القراءة الأولى إثبات صفة العجب لله تعالى، وعلى القراءة الثانية فالذي تعجب هو النبي صلى الله عليه وسلم، فاختلف الفاعل على القراءتين(٣).

٥-(حتى يطهرن):

قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما (يطَّهَّرن)، والباقون باسكان الطاء وضم الهاء(٤).

والمعنى يختلف باختلاف القراءتين: قال ابن قتيبة: { وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ } أي : ينقطعَ عنهن الدمُ . يقال : طَهُرت وطَهَرت ؛ إذا رأت الطُّهْر، وإن لم تغتسل بالماء . ومن قرأ (يَطَّهَّرْنَ) أراد : يغتسلن بالماء . والأصل : "يتطهرن" . فأدغم التاء في الطاء(٥) .

"قالوا: وقراءةُ التشديد معناها يَغْتَسِلْنِ، وقراءةُ التخفيف معناها يَنْقَطِعُ دَمُهُنَّ، ورجَّح الطبري قراءة التشديدِ وقال: "هي بمعنى يَغْتَسِلْنَ لإِجماع الجميع على تحريمِ قُرْبان الرجالِ امرأتَه بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُرَ، وإنما الخلافُ في الطُّهْر ما هو؟ هل هو الغُسْلُ أو الوضوءُ أو غَسْل الفرجِ فقط؟"(٦).

---

(١) تاريخ القرآن للكردي ٩٣، وانظر مناهل العرفان ١٠٥/١ وذلك في سياق تعدادهم لفوائد تنوع القراءات.

(٢) السبعة لابن مجاهد ٥٤٧، التيسير للداني١٢١، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٩٦/٢.

(٣) الحجة لابن خالويه ٣٠١، حجة القراءات لابن زنجلة ٦٠٦، الدر المصون ١٩٠/١٢.

(٤) السبعة لابن مجاهد ٦٤، النشر لابن الجزري ٢٥٩/٢.

(٥) غريب القرآن ٨٤.

(٦) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٩٥/٢.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فقد ظهر من خلال هذه البحث العلاقة الوطيدة بين القراءات وعلمي اللغة والتفسير، وعلماء اللغة يحتجون بالقراءات على مذاهبهم في النحو، فالقرآن الكريم الذي نزل بلسان العرب كان سببا في حفظهم.

وظهر أن المذهب الصحيح للمفسر في ذكر القراءات هو ذكرها إذا توقف على القراءة اختلاف معنى، وأما إذا كان الاختلاف من قبيل اللهجات كالادغام والإمالة فلا داعي لذكره.

والمعنى يختلف بحسب القراءة، وقد بينا ذلك كله بأمثلته.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي، دار نهضة مصر للطباعة.

إبراز المعاني من حرز الأماني(شرح الشاطبية)، لأبي شامة، ط الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لابن البنا الدمياطي، دار الكتب العلمية.

الإتقان في علوم القرآن، للعلامة عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، صيدا، لبنان.

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت

الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، دار الفكر، دمشق.

أحاسن الأخبار في محاسن الأئمة الأخيار، لابن وهبان المزي، ت أحمد السلوم، دار ابن حزم بيروت

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام المصري، دار الجيل ، بيروت

البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ت: أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، للمهدوي، ت: أحمد فارس السلوم، دار ابن حزم ، بيروت.

تفسير أبي حيان (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت.

تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) ، محمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

تفسير ابن كثير، (تفسير القرآن العظيم)، لأبي الفداء بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت.

تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، للزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

تفسير الطبري، (جامع البيان في تأويل آي القرآن)،تحقيق شاكر، مؤسسة الرسالة.

تفسير القرطبي، (الجامع لأحكام القرآن)، للإمام القرطبي، دار الكتب العلمية.

التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي بيروت.

جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، ت علي البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة.

حرز الأماني ووجه التهاني، الشاطبية، للإمام الشاطبي، تحقق تميم الزعبي، المدينة المنورة.

خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث، للإمام الجعبري، مصر.

السبعة، لأبي بكر بن مجاهد، ت: شوق ضيف، دار المعارف، مصر.

غاية النهاية في معرفة القراء، للإمام ابن الجزري، ت براجسترايسر، دار الكتب العلمية بيروت.

فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مجموعة، دار ابن كثير، دمشق.

فضائل القرآن، للمستغفري، ت أحمد فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت.

المحتسب في شواذ القراءات، لابن جني، دار الكتب العلمية.

المصاحف لابن أبي داود، تحقيق واعظ، دار البشائر، بيروت.

معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.

مفردات غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ت صفوان داوودي، دار القلم ، دمشق.

منجد المقرئين، للإمام ابن الجزري، دار الكتب العلمية.

النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ت الضباع، دار الكتب العلمية.